اعتماد «رسمي» على المستوطنين في قمع الانتفاضة الفلسطينية

مع تسلّمه مهام منصبه في الحكومة الاسرائيلية الجديدة، بدأ وزير الدفاع، موشي ارنس، برسم معالم سياسة اسرائيلية جديدة ازاء الانتفاضة الفلسطينية ومستقبل الاراضي المحتلة، تمثّلت في زيادة الاعتماد على المستوطنين في القيام بـ «مهام الأمن»، والتخفيف من الاحتكاك مع الفلسطينيين، من خلال تعزيز الدوريات والحراسة على محاور الطرق الرئيسة، وشقّ طرق دائرية تبتعد من المراكز السكانية العربية، وبالتالي توظيف ذلك في القيام بتحرك سياسي، من أجل ايجاد قيادة بديلة، تقبل بالمبادرة الاسرائيلية بشأن الانتخابات في المناطق المحتلة.

سياسة جديدة

في هذا السياق، كان التوجيه الأول الذي أصدره ارنس، بوصفه وزيراً للدفاع، الطلب من هيئة الاركان العامة في الجيش الاسرائيلي اعداد خطة للدفاع عن المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة. وقد اعتبرت المصادر الامنية الاسرائيلية هذا التوجيه بمثابة الغاء لسياسة وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، الذي خفض ميزانيات سلامة المستوطنات اليهودية. وأضافت المصادر نفسها، ان ارنس «يعتزم المحافظة على أمن المستوطنات في المناطق [المحتلة]، حتى لا تكون أقل أمناً من المستوطنات اليهودية الواقعة على الحدود الشمالية» (**هآرتس**، ٢١/٦/١٩٩٠). وكان وزير الدفاع الجديد، وفي اشارة واضحة الى طابع توجّهاته الجديدة، قام، في اليوم التالي لتولّي مهام منصبه، بزيارة مستوطنتي اريئيل ومعاليه أدوميم، في الضفة الفلسطينية، للتعرف، من المستوطنين، على مشاكل الأمن حول مستوطناتهم. وقد أدرك ارنس، خلال اجتماعه مع المستوطنين، ان «مشكلة الحجر الذي يتمّ رشقه على محاور الحركة هي من أكثر المشاكل الحاحاً». وبعد ذلك، التقى ارنس بقادة الجيش الاسرائيلي، حيث استمع الى توصياتهم بشأن «استخدام وسائل اضافية للتصدي للانتفاضة، وتوسيع استخدام طائرات مروحية، وفرض غرامات مالية على أولياء الامور الذين يشارك اطفالهم في نشاطات الانتفاضة، بناء على معلومات خلال التحقيق مع الاطفال، وتوسيع السجون وانشاء سجن جديد» (**دافار**، ٢٢/٦/١٩٩٠).

وبعد سلسلة لقاءات مع «طاقم المناطق» بدىء بها، تبنّى وزير الدفاع، في اجتماع «الطاقم»، الذي عقد بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٠، خمس توصيات طرحتها هيئة الاركان العامة في الجيش الاسرائيلي، وأصدر تعليماته بتنفيذها بالسرعة الممكنة. واشتملت هذه التوصيات على: «زيادة وتعزيز القوات لتأمين المحاور الرئيسة؛ واقامة حرس مدني في المستوطنات الكبرى في [الضفة الفلسطينية]؛ وشقّ خمسة محاور حركة دائرية في الأماكن الصعبة؛ وتركيب أضواء كاشفة عند التقاطعات القريبة من المستوطنات؛ ووضع نظام تصفيح لسيارات جميع المستوطنين في [الضفة الفلسطينية]، بتمويل كامل من جهاز الأمن» (**آفي بنيهو، عل همشمار**، ٢٤/٦/١٩٩٠).

واعتبر قرار اقامة «حرس مدني» في المستوطنات اليهودية في الضفة الفلسطينية تغييراً حقيقياً في السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، وكذلك الأمر بالنسبة الى دور المستوطنين في تحمّل مسؤوليات «الامن» الجاري في تلك المناطق. وقال بعض المصادر، ان هذا القرار سيجلب ضرراً للجيش الاسرائيلي ولجهاز الأمن، الذي يملك تجارب سابقة مع سكان مستوطنتي اريئيل ومعاليه أدوميم. وأضافت المصادر نفسها، ان القرار «سيفتح ثغرة